عمر الطبطبائي

عبدالوهاب البابطين

أسامة الشاهين

د.عبدالكريم الكندري

نواب يؤكدون عدم اعتراضهم على أحكام القضاء: من حقنا مناقشة آثار الأحكام وتداعياتها

وزير المالية: استرددنا 4 مليارات دينار أرباحاً محتجزة من «النفط»

وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح متوسطا ماجد المطيري ومحمد هايف وفهد العفاسي وخالد العتيبي

مريم العقيل وصفاء الهاشم وعسكر العنزي يتابعون الجلسة

ماجد المطيري ومحمد الجبري وعمر الطبطبائي ومحمد الهدية

العدساني: مجلس الأمة نجح في تحقيق الإصلاحات المنشودة في عدد من الملفات المهمة

رفض النائب رياض العدساني تهميش مجلس الأمة أو بث الإحباط بشأنه لدى المواطنين، مؤكدا أن المجلس نجح في تحقيق الإصلاحات المنشودة في عدد من الملفات المهمة.

وقال العدساني في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الرد على الخطاب الأميري ليس مجرد كلام نقوله ويثبت بالمضبطة بل اجراءات تتخذ ويجب متابعتها، مبينا أنه التقى بعدد من الوزراء بعد انتهى من كلمته خلال الجلسة وتناول معهم بشيء من التنسيق عددا من الملفات المطلوب معالجتها. وشدد على ضرورة استغلال الفوائض المليارية في تحسين الوضع العام وخصوصا أوضاع المواطنين، مشيرا إلى أن اتجاه الدولة إلى الدين العام سيضعف الوضع الاقتصادي، والأجدى الاتجاه إلى العمل بحلين، إما تحويل الأرباح المحتجزة بقيمة 20 مليار دينار إلى الاحتياطي العام أو الاقتراض من احتياطي الأجيال القادمة لصالح الاحتياطي العام. وقال إن «القلة من النواب الذين يقولون إن الاستجوابات بعضها شخصاني وأن المجلس تم إضعافه بسبب الاستجوابات وأن بعض الوزراء أصبحوا لا يردون على أسئلته البرلمانية وهذا شأنه وكل شخص يتكلم فيما يخصه ويتحمل مسؤولياته وقراراته، وأعلم أن جزءا من النواب محسوبون على رئيس الحكومة وجزءا آخر محسوبون على رئيس المجلس، ومهما بررنا أو تكلموا فالأمور توضح وتشير الى ذلك»، مؤكدا أن الاستجوابات ليست شخصانية بل حق دستوري كفله الدستور للنائب. ولفت إلى أنه قدم 9 استجوابات وليس لديه مانع من ان يقدم ضعف هذا العدد من الاستجوابات، موضحا أنه قدم استجوابا لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة السابق لأن طريقة توزيره كانت خاطئة وكان ينوي تقديم 6 استجوابات أخرى تشمل رئيس الوزراء إذا بقي الوزير في منصبه. وأفاد بأنه ذكر لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الحالي أن التعيينات التي حصلت خلال فترة تولي الوزير السابق يجب أن تعاد دراستها وأن يوقف كل من تم تعيينه أو ندبه للترضيات السياسية، مشددا على أن موظفي الوزارة هم الأحق بهذه الوظائف وخصوصا الكفاءات منهم. وأكد أن الأمر لا يقتصر على هذه الوزارة فقط بل إن كل الوزارات الأخرى ستكون تحت المجهر، ولذلك خاطب وزير الداخلية لوقف تدخلات أعضاء مجلس الامة في نقل الضباط، مؤكدا أن هذا الأمر يجب أن ينسحب على كل الوزارات لا سيما وزارة الصحة في ضرورة وقف الندب والتعيين والترقية للترضيات السياسية.

ورفض القول بأن مجلس الأمة أصبح مهمشا بسبب الاستجوابات، قائلا: «الاستجوابات تعزز الرقابة ومن يعتقد ان الوزراء لا يردون عليه وأن رئيس الوزراء لا يلتفت له فأقول له انظر ما مشكلتك فإما ان تكون أداة او أنك تفاوض أو أن لديك مصلحة مع الحكومة».

ودعا إلى عدم تقديم رؤية ضبابية وتشاؤمية عن مجلس الأمة لأنه كما توجد إخفاقات فهناك أيضا إصلاحات تمت مثلما تمت بإحالة قضية بند الضيافة إلى النيابة العامة وحبس المتورطين فيها ورد الأموال التي تم التعدي عليها، مؤكدا في الوقت ذاته أن الاصلاحات تحققت فيما يتعلق بحسابات العهد إذ سيتم توريد مبلغ 150 مليون دينار من الأرباح المحتجزة لدى مؤسسة الموانئ الكويتية إلى الاحتياطي العام، كما سيتم توريد 4 مليارات دينار من الأرباح المحتجزة لدى القطاع النفطي على مراحل.

ولفت إلى أنه عندما تم رفع أسعار البنزين والكهرباء في المجلس الماضي بحجة تقليص التكاليف لم تنخفض الميزانية العامة للدولة بل بقيت أكثر من 20 مليار دينار، ما يعني ان الهدر حصل بمكان آخر، مشددا على أن الأصل أن تعود الأسعار كما كانت في السابق وأن لا تتم أي زيادة إلا بقانون وليس بقرار حكومي.

وأضاف أنه «في الوضع الحالي للحكومة الحق في رفع تكلفة الكهرباء الى 25 فلسا في القطاع التجاري وذلك بناء على القانون الذي اقره المجلس الماضي، وبالتالي هذا الأمر سينعكس على المواطنين إذا رفع التجار الأسعار، ولذلك تقدمنا باقتراح لإعادة تسعيرة الكهرباء والماء والبنزين إلى ما كانت عليه في السابق، كما تقدمنا بطلب استعجال البت في هذا المقترح بعد الانتهاء من مناقشة الرد على الخطاب الأميري».

وأشار إلى أنه كرر خلال الجلسة طلب لجنة الميزانيات والحساب الختامي لوزارة الدفاع بتقديم الحساب الختامي لميزانية التسليح التي بلغت 6,200 مليار مقسمة على جزأين، نصفها تقريبا على الميزانية ونصفها الآخر على الاحتياطي العام وذلك بناء على موافقة المجلس الماضي بشرط تقديم حساب ختامي عن ميزانية التسليح في كل عام.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك غطاء قانوني لغرفة التجارة التي تحصل الرسوم بدون غطاء قانوني ويوجد أعضاء في مجالس إدارات مؤسسات حكومية مثل التأمينات الاجتماعية وهيئة الصناعة، مؤكدا أنه لا يجوز أن هناك عضوا في مؤسسة حكومية ويشارك في صنع القرار ولديه تضارب مصالح.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

على القاضي ولكن كلامنا عن المحكمة الدستورية، فلدينا حاجة لاعادة النظر في القوانين، فمن المفترض الاستعانة بعناصر غير قضائية حتى ينوروا المحكمة في الاحكام، لأن الحصانة والاستجواب والسؤال والعضوية انتقص منها، السلطة التشريعية اصبحت اهون السلطات، بل حتى اداريا وماديا وامتيازات نجدها اهون السلطات، ولا يجوز للمجلس ان ينزل على سلطاته وحصاناته وقراراته البرلمانية.

السلطات المتعلقة بعضوية النائب من اختصاص مجلس الامة وحده من عضويته واستقالته وحصاناته ومجلس الامة يتخذ قراراته بناء على الاغلبية وادعو الزملاء الى احترام القرار الديموقراطي وليس دفاعا عن شخوص الحربش والطبطبائي والا اصبحت قراراتنا كلها معرضة للالغاء.

ينبغي تكويت القضاء الوطني، اقررنا اتفاقية باستعارة القضاة من مصر وقبل اسبوع وافق الرئيس المصري وجاء القضاة الى الكويت، فهل هذا المشهد ان 53 عنصرا غير كويتي وكلية القانون تضخ كل عام مئات الخريجين؟ ألا توجد طاقات كويتية قادرة على ادارة هذه المرافق القضائية؟ آن الاوان لتكويت قضائنا الوطني.

واحيي خطوة وزير الداخلية في مراقبة الاموال التي قد تدخل الى الساحة الاعلامية ويجب تكويت السلطة الرابعة.

● عبدالكريم الكندري: الموضوع الاول يتعلق بالسلطات الثلاث والثاني يتعلق بأساس السلطات الثلاث.

السلطة التشريعية 50 + 16، هنتوا على نفسكم فهنتوا على الحكومة سلمتوا اللجان وحصنتوا الوزراء وحميتم رئيس الحكومة لذلك ما حدث في القاعة هو من اداء البرلمان، هناك نواب قاوموا ونواب حاولوا يمثلون المجلس التمثيل الحقيقي ومن قتل التمثيل الحقيقي هو الفريق الآخر من النواب هذا حال السلطة التشريعية لو كان اداء المجلس بقوة المجالس السابقة لما تغير الميزان.

السلطة القضائية

القضاء يستمد سلطته من قوانين نحن من نقرها وما يحكم باسم القضاء يأتي بتشريع من مجلس الامة، المادة 16 هناك شيء يسمى الحصانة الموضوعية

لذلك لا أحد يقول إننا لا نستطيع ان نتكلم عن القضاء او أحكامه وإذا أردنا أن نطور القضاء فهناك قوانين ستقدم هنا لمناقشتها.

ومن يقول مبدأ فصل السلطات لا يعطيك الحق في ذلك، لا يعني ذلك ان تكون متساوية، والسلطة التي تسمو على جميع السلطات هي البرلمان والشعب نحن المظلة العودة، فكيف يقال إننا لا نناقش الحكم، نحن المختصون بنقاش الحكم وحيثياته، وهو قانون إعادة النظر فكيف لا نناقش، وكيف لدي حصانة موضوعية، ودستوريا نحن من نناقش كل ما يتعلق بالقضاء، لا نتكلم عن الطعن بالحكم، نحن نتكلم عن آثار الحكم، الحكم محترم، ولكن من حقنا المناقشة بما أن القضاء طرق باب المجلس بهذا الحكم، وسنناقش مادة 16 جديدة لأن هناك فراغا دستوريا.

وهذا الحكم محل حديث المحكمة ليست مختصة بالنظر في قرارات المجلس وحتى الطعن في قراءتنا له الحيثيات كلها دفاع عن السلطة القضائية والحكم كان نوعا من الهجوم المباشر على المجلس أيضا السلطة القضائية لا ترغب في التفتيش على أحكامها، هم من يميزون أنفسهم إذن.

ونحن أيضا نميز أنفسنا، العدالة والسواسية للجميع ومع ذلك الطعن في المادة 16 لا داعي لأن تتكلم المحكمة عن الحصانة القضائية لأنه لم يطلب منك، أقول للحربش والطبطبائي نواب في مجلس الأمة كفيتم ووفيتم، نحن نتكلم انتصارا للائحة الداخلية وللمجلس الذي خاطبته السلطة القضائية وقالت ان ما حصل في عضويتكم تدخل سافر، من الذي تدخل، من أنشأ الدستور في 63 أم المحكمة؟!

ليس من حق المحكمة أن تتدخل في السلطة التشريعية وليس من حقكم الا تتقبلوا التعليق على الأحكام.

اليوم أصبح واجبا تقديم القوانين المتعلقة بإصلاح مرفأ القضاء، أحكام القضاء تأتي عن طريق اشخاص والاشخاص يخطئون.

المادة جاءت مباشرة بأنها ألغت المادة 16 وما يترتب عليها من آثار لذلك لا تسري على الحربش والطبطبائي وأساسا حتى ما في تصويت وقرار المجلس حُصّن والمحكمة لا تملك الرقابة عليه، والتصويت ليس له محل والحكم آثاره مستقبلية إذا حدثت حالة في المستقبل ولم تقل ان يطبق بأثر رجعي والقرار باق ولا يصح للمجلس فيه إلا إذا كان هناك قرار بإسقاط عضوية جديدة، البيت الهدام ما يترمم، لا بد أن ينشال ولذلك انا مصر اننا إذا كنا نبني بيتا جديدا لا يكون بترميم الوزراء بل برئيس حكومة جديد.

الشعب محبط تماما، البلد فيه خير لكن الشعب محبط معنى ذلك ان هناك مشكلة فيمن يضيق على الشعب القروض قضية شعبوية ولا بد أن يكون لنا رأي وشخصيا سأنحاز مع كل قضية تمس المواطن مع المديون والمقترض ومن كسرته هموم الدنيا، نحن نواب الشعب ويفترض تقديم قوانين تهم الشعب في ظل وجود ايداعات ومنح وهبات لجهات خارجية بالمليارات.

● نايف المرداس: أكد سمو الأمير في الخطاب ان يعيش المواطن والوافد آمنا مطمئنا على ماله وعرضه وأكبر ضامن لذلك الشريعة الاسلامية، الالتزام بالمصدر الرئيسي للتشريع وهو الشريعة الإسلامية.

نحترم القضاء والاحكام لكن نؤكد على الفصل بين السلطات ونؤكد على قرار المجلس بعدم اسقاط عضوية الطبطبائي والحربش وهناك فراغ دستوري يجب معالجته، وتطبيق المادة التي تنص على اسقاط العضوية بقرار من المجلس.

الخطاب أوصى بجسامة الاخطار التي تحيط بالدولة لذا ينبغي التمسك بالوحدة الوطنية والعفو عن المحكومين بدخول المجلس فهم لم يرتكبوا أي جريمة في حق المجتمع ولم يرتكبوا أي خيانة وحان الوقت للإسراع بالعفو عن اخواننا وعودتهم إلى الوطن، المواطن يعاني في كثير من القضايا لا تخفى عن الجميع.

نحن نسمع عن الحملة التي ينادي بها الشعب من خلال إسقاط القروض ونحن ليس من باب دغدغة العواطف ولكن ما نشاهده من كرم الدولة من الخارج فمن الواجب ان يكون أهل البلد اولى بخيراتها.

ونتحدث اليوم كذلك عن متنزه أبوحليفة وان يكون للإسكان واليوم تتم عرقلة المشروع وعلى رئيس الحكومة تحمل المسؤولية، وعن خريجي الهندسة وعددهم كبير ولا يتم قبولهم بالقطاع النفطي.

وهناك تأخر من الحكومة غير مبرر والآن أقررنا قانون تجنيس 4000 شخص وحتى الآن لم يتم تجنيس أحد ويجب الاستعجال وإغلاق الملف والآن الجيل الرابع يعيش بيننا وهناك بعض الأنشطة التي أوقفها صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة خصوصا في مجال الأغذية.

● ثامر السويط: الكويت كبيرة بتجربتها الديموقراطية والكويت تملك أرثا دستوريا منذ مبايعة اسرة الصباح على الحكم والمشاورة والعدل هي اساس المبايعة والمرحوم الشيخ عبدالله السالم طور التجربة حتى وصلنا الى الدستور وهذا نتيجة طبيعية لتطور العمل، والسلطة التشريعية من خلال أعمالها تضمن عدم انحرافها ولكن من يراقب الرأي العام والثقافة والوعي وهناك مفاهيم خاطئة بالمجتمع.

● خالد العتيبي: عندما نستعرض جميع القوانين التي قدمناها، للاسف لم ينجز منها الا اليسير جدا وآخر اهتمامات الحكومة المواطن، وهناك اكثر من 850 اقتراحا بقانون واكثر من 1300 اقتراح برغبة ولكن لم ينجز منها الا 2٪ وقانون التقاعد وينه اليوم ولماذا اختفي لماذا لا يعرض مجددا والحكومة فرغت قانون التقاعد من محتواه والشعب سيلعننا بعد خمس سنوات بسبب قانون التقاعد، وأطالب النواب بالاصرار على القانون وعرضه مجددا.

والمشكلة في النهج الحكومي لا الوزراء والحكومة تتجاوز القانون والمواطن يلجأ للنائب والبعض يدور رضا الحكومة لأجل معاملات المواطن ونحن تراجعنا في كثير من المؤشرات بسبب النهج الحكومي الفاسد، ولا يوجد نقص بالمال ولكن هناك تهميشا للرجال.

وكلمتي الأخيرة غياب التنسيق النيابي ـ النيابي دفعنا فاتورته والخصم اصبح زميلك وهذا ما اضعف المجلس وأدعو للالتفات للتشريعات التي تصب في صالح المواطن.

عيسى الكندري: ترفع الجلسة إلى يوم 8 يناير.

طلال الجلال

رياض العدساني

راكان النصف

خالد العتيبي

وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح متوسطا مجموعة من النواب والوزراء

محمد الجبري

د.محمد الحويلة

د.جنان بوشهري وحمدان العازمي وسعد الخراز ود.عادل الدمخي

عبدالله فهاد